عدد 18- ديسمبر 2002، ص.ص. 113-123

معالجة موضوع المخاطرة في مجال منح القروض البنكية

ملخص

ما زال يشكل موضوع المخاطرة جوهر اهتمام الدراسات الأكاديمية والمهنية في مجال الإدارة حيث تظهر أهميته في تفعيل وترشيد اتخاذ القرار وخاصة عندما يتعلق الأمر بمنح القروض البنكية. لهذا أصبح لزاما، ودون الدخول في تقنينات تعريف المخاطرة، حصر أسباب وعوامل المخاطرة والآثار الناجمة عنها في تحديد الحجم الأمثل من القروض، ومنها طرح لحلول المناسبة كأنظمة الخبرة على وجه التحديد لمعالجة هذه الظاهرة.

أ/ عبدالجليل بوداح
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة منتوري
قسنطينة، الجزائر

إن من دواعي الاهتمام بموضوع إدارة المخاطر على مستوى النشاط البنكي، وبالتحديد في مجال منح القروض، يعود إلى تراجع الدور الذي أصبح يُميّز عملَ البنك كممول رئيسي وهام في النشاط الاقتصادي. ذلك أن إعادة الاهتمام بالتوجّه نحو آليات الأسواق المالية (البورصات) أصبحت تشكل منافسا قويا ومهددا للنشاط البنكي.

فمن الدراسات الحديثة التي تؤكد هذه الحقيقة أن "نسبة اللاوساطة المالية قد ارتفعت منذ منتصف السبعينات في أمريكا وبريطانيا ومنذ أوائل الثمانينات في باقي البلدان الأوروبية، وذلك على حساب التمويل الذي يتمّ بوساطة بنكية. (1)

لكن هذا التراجع الملاحظ في دور النشاط البنكي لا يعني بالضرورة التخلّي تماما عن آليات البنك في مجال التمويل بقدر ما يعني قدرة البنك على مواجهة التحدي المطروح أمامه والتأقلم مع متطلبات التغير المفروضة من جوانب متعددة كالتطور التكنولوجي المطلوبة في مجال الممارسة دون إغفال الاهتمام

Abstract

Academic and professional studies are still giving importance to the phenomenon of risk in management, where a decision making is needed to be effective and efficient. A decision making process for bank credits is still searching for such effectiveness and efficiency. Consequently, an approach like expert systems can be proposed as one of the means to solve certain problems arising from bank credits risk, and that after determining factors which can affect the optimal quantity of the provided bank credits.

© جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر2002.

بعناصر تحقيق الفعالية والمردودية من عملية النشاط التي يقوم بها. (2)

فالهدف من تحقيق الفعالية والمردودية من النشاط البنكي، ودائما في مجال منح القروض، مقترن أساسا بموضوع المخاطرة. فهذه الأخيرة، وعلى وجه العموم، تمسُّ كافة قطاعات النشاط الاقتصادي، وإن اختُلف في كيفية معالجتها وإدارتها من قطاع لآخر.

ومهما يكن من أمر، فإن موضوع المخاطرة في مجال منح القروض يُعبِّر عن جوهر العملية البنكية والتي ما فتئت تتطور مع التطور التاريخي لنشاط البنك، وبالتالي فإن التطرق إلى معالجة الأسباب المؤدية إلى وضع البنك موضع خطر في تحصيل حقوقه من الغير تتم من خلال عنصرين أساسيين، يشترط من خلالهما التقيّد بفرضيتين هامتين يُنظر إليهما نظرة جادة في تحديد إطار الدراسة النظرية لهذه الورقة حيث يتمحوران حول:

ـ انتماء المؤسسة الاقتصادية (المقترض) إلى القطاع الاقتصادي ذو الطابع القانوني والرسمي (Formal Sector).

ـ عدم التمييز بين المخاطرة في مجال منح القروض، سواء كانت موجهة للاستغلال أو للاستثمار أو لمجالات أخرى.

فأما العنصران المسببان بإينا لمشكل المخاطرة فيتمحوران حول :

ـ عدم التطابق المعلوماتي بين المقرض (البنك) المقترض (المؤسسة الاقتصادية أو الفرد) (Asymetric Information Risk).

ـ عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقرض (سوء النية) (Moral Hasard Risk).

إضافة إلى هذين العنصرين الأساسيين في التعبير عن المخاطرة المرتبطة بالقرض، فإن هناك من يقسّمها إلى ثلاثة مستويات أساسية (3):

ـ المخاطرة المرتبطة بالمقترض ذاته.

ـ المخاطرة المرتبطة بوضعية نشاط اقتصادي معيّن.

ـ المخاطرة المرتبطة بالوضعية السياسية والاقتصادية العامة للمجتمع ككل.

I ـ أسباب وعوامل نشوء المخاطرة

إن الاهتمام بموضوع المخاطرة في مجال منح القروض يجعل الاهتمام بتعريف القرض تعريفا شاملا ضرورة ملحة يمكن أن تلخَّص من ثلاث زوايا رئيسية (4):

ـ اعتبار القرض وسيلة للتعبير عن الثقة والوفاء ومراعاة الوقت عند التسديد.

ـ القرض تعبير عن وسيلة تمويلية فيها من المخاطرة وتقديم الخدمة في آن واحد ما يجعلها تستحق المكافأة المعبّر عنها بالفائدة.

ـ المخاطرة المرتبطة بالقرض قد تكون جزئية أو تامة.

I -1) عدم التطابق للمعلومات المتاحة بين المقرض والمقترض

عادة ما ينشأ التطابق المعلوماتي بين طرفين متعاملين في مجال اقتصادي معيّن

كعلاقة المسيّر والمستثمر على مستوى المؤسسة الاقتصادية، أو المؤسسة الاقتصادية والعميل الذي تتعامل معه. أما علاقة البنك بالمؤسسة الاقتصادية في مجال منح القروض فيؤكد هذه المقولة.

ويقصد بعدم التطابق المعلوماتي بين المتعاملين أن أحدهما يملك من المعلومات ما تفوق به معلومات الآخر، الشيء الذي يصعب من مهمة الوصول إلى إيجاد صيغة تجعل كلا الطرفين في وضع متساوٍ من حيث المعلومة المتاحة تسمح لكل منهما التقرير وبشفافية كبيرة يخدم مصالحه.

فموضوع عدم التطابق المعلوماتي عادة ما يعالج أكاديميا ومهنيا، على مستوى القطاعات المالية؛ كقطاع البنوك، والتأمين (5)، والمؤسسات المالية الأخرى التي تكون على علاقة بالمؤسسات ذات الطابع الإنتاجي والخدماتي (6) مشكلة عدم التطابق المعلوماتي التي تطرح على مستوى المؤسسة الاقتصادية عادة ما تكون بين المسير والمستثمر (7). فالمفترض من المسيّر أنه يملك من المعلومات حول نشاط المؤسسة ما يفوق تلك المتاحة لدى المستثمر، وذلك من حيث معرفة مردودية النشاط المقترنة بفرص وطبيعة الاستثمار. هذا الاختلاف في المعلومات المتاحة لكلا الطرفين عادة ما يؤدي إلى تقييم أسهم أو سندات المؤسسة في السوق المالي بقيمة أقل من الأصل المالية الحقيقية (Under Value of Bonds or Shares)، وهذا نتيجة لتراجع المستثمر القديم في الإقبال على شراء الأسهم أو السندات، على الرغم من النتائج الإيجابية الممكنة والمرتقبة من منظور المستثمر الجديد. وبالنتيجة نصل إلى أن الاختلاف بين المعلومات المتاحة لدى المسيّر والمستثمر حول مشروع ما قد يؤدي إلى بروز الاختلاف وجهات النظر بينهما، حيث قد ينظر إلى المشروع نظرة إيجابية من جانب المسيّر ولكنها تكون سلبية من وجهة نظر المستثمر. ومنه، فإن هذا الأخير سيرفض المشروع مؤثرا بقراره هذا على القيمة الحقيقة لأصول المؤسسة في الوسق المالي. لهذا فإن المسيّر وتفاديا لانخفاض قيمة أصول المؤسسة المالية، يلجأ إلى الأخذ بمبدأ نظرية " The Pecking Order Theory" (8)، والتي يتم من خلالها تصنيف تمويل المؤسسة حسب الأولوية التالية :

- التمويل الذاتي (الداخلي).
- الديون الخارجية ذات المخاطرة المنعدمة.
- إصدار الأسهم كآخر مصدر لعملية التمويل.

إن المشكلة المطروحة على مستوى التمويل في النظرية المالية بهذا الشكل ما يجعلنا ننظر إلى بقاء دور البنك كممول أساسي ورئيسي للمؤسسة الاقتصادية، ولكن دون خلو هاته العملية بدورها من مشكلة عدم التطابق المعلوماتي التي تحصل بين المقرض والمقترض. ومرد الاختلال بين المعلومات المرغوبة بين المقرض وتلك المقدمة من المقترض يرجع برأينا إلى جملة من العوامل تلخص ضمن مجموعتين أساسيتين هما:

أ ـ عوامل خارجية

إن ما يزيد في الاختلالات الحاصلة على مستوى المعلومات المتاحة بين المقرض والمقترض هو ما يُعبّر عنه بالبنية الاقتصادية المشكّلة لمحيط التعامل الذي يجمعهما. فهشاشة الاقتصاد، من حيث توفير المعلومة الاقتصادية الناجعة والمفيدة للبنك لا تعبّر إلاّ عن حتمية هذا الأخير في الوصول إلى نتائج إيجابية تسمح له بالتعامل مع المقترض (9). فتطور الاقتصاد وهيكلته هيكلة سليمة يساعد في تسريب المعلومة بشكل حر ودوري، فضلا عن شروط سلامتها وصحتها. إن الغرض من توفير المعلومة الاقتصادية الصحيحة للبنك ليس إلاّ لمساعدته في اتخاذ القرارات المناسبة في مجال منح القروض الموجّهة لاستخدامات متعددة.

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن عدم التطابق المعلوماتي عادة ما يرتبط بآليات الاقتصاد الغير رسمية (Informal economy)، والتي تشكل المغذي الدائم في توسيع الهوة بين المقرض والمقترض، وبالتالي عرقلة النشاط الاقتصادي بوجه عام، وتقليص دور البنك في مجال تمويل الاستثمارات بوجه خاص.

إن غياب النظام المعلوماتي السليم لمحيط البنوك الاقتصادي من شأنه أن يؤدي إلى انتشار ظواهر غير مرغوبة تبرز على مستوى البنك مع زبائنه المقترضين. وضمن هذا السياق، فقد توصلت الدراسات الميدانية (10) إلى أن عدم التطابق المعلوماتي يجعل البنك أمام مواجهة معضلتين أساسيتين، الأولى تطرح قبل تشكيل عقد اتفاق منح القرض، والثانية تأتي بعد إمضاء عقد الاتفاق. ففي الحالة الأولى، فإن دور البنك لا يتعدى حدود التأكد من صحة استوفاء المقترض لشروط عقد الاتفاق. أما الحالة الثانية فتمتد إلى متابعة تحصيل القرض والفوائد الملازمة له.

ب ـ عوامل داخلية

عادة ما ترتبط العوامل الداخلية بقدرات البنك في تبني الوسائل التكنولوجية المتطورة والبنية التنظيمية الملائمة.

فإدارة المخاطر البنكية في مجال منح القروض تتطلب المرونة اللازمة في تبني التنظيم المناسب تسمح للبنك بالوصول إلى المعلومة الصحيحة وبأسرع ما يمكن. فالدراسات الحديثة في هذا المجال تُبرز أهمية إدارة مخاطر البنك إدارة وظيفية بحتة (11). فالتقسيم الوظيفي الذي يتبنى إدارة مخاطر البنك يجب أن لا يعالج فقط على أساس التجانس الملاحظ على مستوى نشاطاته المختلفة، بعبارة أخرى، أن الأحادية في متابعة القروض الممنوحة من البنك كمهمة تختص بها إدارة القروض والالتزامات الخارجية تعتبر غير كافية ما لم يؤخذ بعين الاعتبار التداخلات الممكنة لمخاطر أخرى قد تحدث على مستوى الوظائف المختلفة، فهذا العمل من شأنه تزويد البنك بحوصلة كافية عن المعلومات الضرورية حول المقترض.

من جهة أخرى فإن اعتماد الوسائل التكنولوجية المتطورة تعتبر عملية ملازمة للنشاط المالي عموما (12)، وتخدم غرضين أساسي: أولا، تسهيل عمليات وصفقات النشاط البنكي، وثانيا، توفير المعلومة المناسبة والمفيدة؛ والتي من شأنها التقليل من

عدم التطابق المعلوماتي والوصول بإدارة المخاطر إلى مستوى الفعالية المرغوبة. ففي المجال المالي، هناك من الآراء ما تجعل عدم قدرة البنك في التمييز بين القروض الجيدة والرديئة يرجع بالأساس إلى افتقاد البنك للوسائل التكنولوجية الحديثة (13). فمستوى التطور التكنولوجي المطلوب بالبنك لا يتوقف فقط عند الوسائل المادية والتجهيزية، إنما يتعدى ذلك إلى الوسائل التقنية الأخرى كالبرامج التسييرية والتنظيمية المساعدة في اتخاذ القرارات وعلى مختلف المستويات.

I - 2) عدم التزام المقترض بأخلاقيات عقد الاتفاق المبرم مع المقرض

من العوامل المعبّرة عن مشكلة أخلاقيات المقترض حيال القروض الممنوحة له من البنك ما هو مرتبط بعوامل ذاتية بحتة، وأخرى موضوعية قد تشكّل بالنسبة للمقترض المبرر الكافي في عدم تسديد مستحقات الدين.

فالمسيّر وعلى مستوى المؤسسة الاقتصادية ذات المسؤولية المحدودة، مثلا، عادة ما يلجأ إلى التصريح بنتائج (أرباح) المؤسسة وبأرقام مغايرة للواقع بحيث تسمح له تجنب الالتزام بتسديد مستحقات الدين. وبغض النظر عن هذه الحالة التي قد يختبئ فيها المقترض وراء القانون، فإن هناك من السلوكات الأخرى الملاحظة على مستوى المقترضين ما يجعل البعض منهم يحجم عن عملية التسديد لمستحقات الدين إلاّ إذا حقق المزايا التي كان يرغبها من عملية الاقتراض.

أما ما يتعلق بالعوامل الموضوعية فهي مرتبطة أساسا بالظروف الاقتصادية التي يصادفها كل متعامل. ففي حالات الانكماش (الكساد) الاقتصادي أو الأزمة الاقتصادية لقطاع من القطاعات قد تؤثر بشكل أو بآخر على سلوكات المتعاملين مع البنك أفرادا كانوا أم مؤسسات. فهناك من الآراء (14) التي ترى أن التصويت الانتخابي في المجال السياسي على علاقة بعدم الالتزام في تسديد ديون المقترض. والسبب في هذا يعود إلى أن هناك من السياسيين المرشحين في الانتخابات من يقوم بإعطاء الوعود الخاصة بالإعفاء من تسديد التزامات الديون.

II - الآثار الناجمة عن المخاطرة في تحديد الحجم الأمثل من القروض

II - 1) الخطأ في تقدير منح القروض الصحيحة (Default Loan)

إن النقص الملحوظ في المعلومة المتاحة حول المقترض وسلوكه السليم يعبران عن الأسباب الحيوية المؤدية بالبنك إلى الإخفاق في تقدير القروض الجيدة من الرديئة. وفي هذا المضمار يؤكد De Vany (15) أنه من الصعوبة بمكان إيجاد نموذج مالي يستطيع تحديد احتمالية الخطأ الممكنة عند منح القروض، ولا أيضا عدم إمكانية معرفة معدل الفائدة الصحيح والدقيق المرغوب من طرف المقترض. وبناء عليه فإن عدم القدرة في تحديد العلاقة وبوضوح تام بين المقرض والمقترض تضع البنك موضع تشدد في منح القروض وبالشروط التي يراها كافية لضمان حقوقه. وهاته الشروط قد تكون من وجهة نظر المقترض مجحفة وغير واقعية.

II -2) استعمال سياسة النصاب القانوني في منح القروض (Rationning Credit)

إن لجوء البنك إلى وضع حد أو نصاب قانوني لإجمال القروض الممكن عرضها للمقترض، يعبر عنه في الأدبيات الاقتصادية بترشيد قرار منح القروض (Credit Rationning). فسياسة النصاب القانوني تعبر عن الحالة العامة التي يكون فيها الطلب على القروض يفوق المعروض منها من طرف البنك مع إمكانية بقاء أسعار الفائدة ثابتة. وهذا يعبر عن منطق مخالف لما هو متعارف عليه في النظرية المالية القائلة بأن الزيادة في الطلب على القروض تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع أسعار الفائدة، وتبقى الزيادة مستمرة في الأسعار إلى غاية الحد الذي يتساوى فيه كل من الطلب والعرض (16).

ولإزالة بعض الالتباس الذي يحيط بقضية النصاب في منح القروض، فإنه يمكن الاعتماد على رأيين مختلفين. فأما الأول، فينتمي إلى النظرية المالية الحرة، وهو الرأي الذي تتبناه بعضا من البنوك والمؤسسات المالية، والذي مفاده أن إحجام البنك في منح القروض وعلى أوسع نطاق ممكن إنما يعود إلى عوامل خارجية لا علاقة لها بالبنك، ذلك أن آلية سعر الفائدة المطبقة من طرف البنوك عادة ما تكون من اختصاص السلطات العمومية في تحديد معدل السعر. فالبنك المركزي مثلا له الحق في رفع وتخفيض أسعار الفائدة وفقا لما يراه مناسبا في خدمة السياسة العامة للاقتصاد الوطني. أما الرأي الثاني، فيضع البنك موضع المسؤولية الكاملة في تحديد النصاب القانوني للقروض مبررا ذلك موقف البنك من موضوع المخاطرة، وخاصة في الحالات التي يصعب فيها على البنك التحكم في إدارة المخاطرة إدارة فعّالة وسليمة.

وبصرف النظر عن الرأي الصائب في الموضوع، فإن ما يؤاخذ على لجوء البنك إلى وضع النصاب القانوني في منح القروض هو إمكانية الخطأ الممكنة الناتجة عن عدم القدرة في التمييز بين المقترضين الجيد والرديء. هذا الإجراء من شانه أن يؤدي إلى حرمان شريحة من المقترضين لهم من الفعالية المعتبرة في تسديد القرض ما يجعلهم أولى من أولئك المستفيدين الذين يتميزون بفعالية أقل. وإضافة على هذا، فقد أثبتت الدراسات الميدانية (17) أن سياسة استعمال النصاب القانوني بإمكانها إعطاء فرصة للمقترضين من فئة أصحاب الملاءة المالية (طبقة الأغنياء)، والتي عادة ما تكون على درجة كبيرة من اليسر في الوصول إلى القروض البنكية، ولكنها تتميّز في نهاية المطاف بأداءات ضعيفة من حيث تسديد الدين، وبالتالي يصبح البنك بالنسبة لهذه الفئة مصدرا من مصادر تحقيق الرفاه لا غير.

II - 3) ارتفاع تكلفة القروض من خلال آلية سعر الفائدة

إن تحقيق الفعالية المطلوبة من خلال المردودية الاقتصادية التي يهدف إليها البنك غير ممكنة إلاّ إذا أُخذ بعين الاعتبار موضوع المخاطرة. فالوصول إلى المردودية المرجوة من منح القروض تأخذ إذن على عاتقها قضية المخاطرة، ولتوضيح العلاقة بصفة أدق بين القروض وموضوع المخاطرة يمكن استخدام آلية سعر الفائدة. فكلما كانت المخاطرة مرتفعة بدرجة كبيرة كلما كانت القروض الممنوحة ذات تكلفة عالية

نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة. فهذه الأخيرة عادة ما تتضمن جميع التكاليف المرتبطة بالقروض الممنوحة، وبالتالي فإن آلية سعر الفائدة قد تصبح وسيلة فعالة في ضبط القروض الممنوحة، شريطة أن تكون للبنك القدرة على الفصل بين المقترض الجيد والرديء.

من جهة أخرى، فإن الإشارة أعلاه إلى مضمون سلوكات وأخلاقيات المقترض السلبية حيال القروض الممنوحة له (نتيجة سوء النية) ما يدعو أيضا إلى ربط هذا الشكل من أشكال موضوع المخاطرة بأسعار الفائدة، التي تتجه نحو الارتفاع أو الزيادة مع زيادة احتمالية سلوكات المقترض الغير مرغوبة، الذي يؤدي في النهاية إلى ارتفاع تكلفة القرض.

بالمقابل فإن التخفيض في سعر الفائدة المرتفع والناتج عن سلوك المقترض اللاأخلاقي قد تم معالجته من خلال اقتراح مبدأ متداول في الأسواق المالية والمعروف في النظرية المالية بنظرية الإبلاغ أو التصريح المسبق (Signal Theory) (18). فمحتوى هذه النظرية يجبر المقترض على تصريح مسبق بإمكانية تسديد القروض الممنوحة له، ودون مراعاة لأية عوامل من شأنها عرقلة عملية التسديد وفي الآجال المحددة.

وبالرغم من أهمية نظرية الإبلاغ في تخفيض تكلفة القرض، من جهة نظر مالية، إلاّ أنها تبقى غير مناسبة لفئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. فتطبيق مبدأ نظرية الإبلاغ لا يكون بمعزل عن تكاليف إضافية أساسها تكاليف الإجراءات البنكية المرتبطة بموضوع التحرّيات التي تتم حول مصداقية المقترض وبالتالي فهذا النوع من التكاليف الإضافية ستشكل عبء إضافيا ثقيلا قد لا يحتمل من طرف المؤسسات المشار إليها، الأمر الذي ينعكس على ارتفاع سعر الفائدة ومن ثمة تكلفة القرض. وبالتالي فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصبح في وضعية صعبة من حيث اقتحام آليات السوق المالي الذي يفرض ضرورة الالتزام بمبدأ الإبلاغ.

أخيرا، فإنه يمكن القول أن إزالة الأثر السلبي المتمثل في ارتفاع تكلفة القرض والناتج عن عدم التطابق المعلوماتي من جهة وسلوكات المقترض من جهة أخرى، ممكن من حيث أن المقرض (البنك) يلتزم باتخاذ الإجراءات الوقائية التي تسمح بحثِّ المقترض على التسديد وفي نفس الوقت السعي نحو تخفيض تكلفة القرض وذلك من خلال النقاط المقترحة التالية :(19)

- تسديد مستحقات الدين من طرف المقترض وبمعزل عن النتائج التي يحققها.
- إخضاع المقترض في حالة عدم التسديد لآليات الخبرة المحاسبية والمالية التي يقترحها البنك.
- تشجيع المقترض على التسديد من خلال تحفيزه بالتخفيض في أسعار الفائدة المطبقة عليه.
- تطبيق مبدأ محاولة التقرب من المقترض وذلك بخلق علاقة أكثر عمقا بينه وبين المقرض وهذا لغرض التخفيف من حدة عدم التطابق المعلوماتي الذي ينشأ بينهما.

III ـ مقترحات حول الحلول الممكنة في معالجة موضوع المخاطرة

III - 1) تبني أنظمة الخبرة (Experts Systems) في مجال اتخاذ القرار

تعتبر أنظمة الخبرة من الوسائل التقنية الحديثة جدا والمساعدة في اتخاذ القرارات على أي مستوى من مستويات التسيير في المنظمة. فنظام الخبرة المقصود به هو التعبير عن دور الآلة (الحاسوب) في محاكاة السلوك البشري وجعلها بديلا في مجال التسيير وذلك من حيث مساعدته في اتخاذ القرار. فهناك من البرامج التسييرية ذات الأهداف المحددة والمساعدة في اتخاذ القرارات على مستوى الإنتاج أو المالية أو الأفراد، ولكنها تختلف عن البرامج المقترحة في أنظمة الخبرة. فهذه الأخيرة تصمم لأجل إيجاد الحلول المناسبة للمشاكل التي لا يمكن وضعها ضمن قواعد أو برامج معينة (Programme non algorithmique) من جهة وتحتاج إلى التزود المستمر بالمعلومات من جهة أخرى. ومن الأمثلة الشائعة حول أنظمة الخبرة المطبقة في المجال المالي ما يعرف باسم (20) TAXADVISOR، FINEX، EVENT. فأما الأول فهو مطبق في مجال المراجعة المحاسبية وهو مصمم من طرف Michaelson. أما الثاني فهو موجه لمساعدة اتخاذ القرارات في مجال التحليل المالي وهو مصمم من طرف Philip Couly، في حين أن EVENT مصمم من طرف الفرنسي Evalog وهو موجه لأغراض تشخيص النمو بالمؤسسة.

فنظام الخبرة إذن يمكن أن يكون وسيلة مساعدة لحلول المشاكل التي تطرح على مستوى القروض البنكية. حيث نصل إلى الإجابة على السؤال الذي طرحه De Vany حول صعوبة إيجاد نموذج يحدد العلاقة بوضوح بين المقرض والمقترض، وذلك من خلال اقتراح تطبيق أسلوب أنظمة الخبرة (Expert Systems). لكن عملية التطبيق هاته تبقى بحاجة إلى مجموعة من الشروط الواجب توفرها والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- فاعلية وفعالية تطبيق نظام الخبرة وذلك من حيث تخفيض التكلفة.
- ضرورة توفر أنظمة معلوماتية مساعدة تسمح بتوفير المعلومة المطلوبة للبنك وفي الوقت المناسب. وهذا من أجل التزود المستمر بالمعطيات أو المعلومات الضرورية لأغراض التكيف والمرونة مع متطلبات الحلول للمشاكل المطروحة.

III - 2) الإلغاء التام أو التقليل ما أمكن للتعاملات الاقتصادية الغير الرسمية

إن من المشاكل الحادة التي تطرح على مستوى القروض البنكية ما يتعلق بتوفير المعلومة، والتي من شأنها وضع الإطار اللازم لخلق الشفافية المطلوبة بين المقرض والمقترض على العكس من هذا، وفي ظل الاقتصاد ذي البنية المتخلفة فإنه من الصعب الوصول إلى المعلومة وبالشفافية المطلوبة. وإن حصل ذلك فلن يكون إلاّ بتكاليف عالية هي بالأساس غير مرغوبة من جانب مبدأ تحقيق المردودية. فالمتعارف عليه في الاقتصادات المتخلفة انتشار ظاهرة التعاملات الاقتصادية الغير رسمية ومن بينها تلك المتعلقة بالتعاملات المالية. وهذا ما يطرح إشكالية البنك في قيامه بدوره الرائد من العملية التمويلية، وخاصة في مجال منح القروض.

III - 3) تبني المعايير المالية الأكثر موضوعية في مجال اتخاذ القرار

إن أهمية الحصول على معلومات شفافة، صحيحة، وتتمتع بالمصداقية اللازمة والدقة المطلوبة تعتبر من الأسس التي يبنى عليها التغيير وقدرة التكيف على مستوى البنوك؛ وبالتالي فإن أهمية المجال المحاسبي والمجال المالي تزداد أهميتهما خاصة في مجال ترشيد القرارات وتحسين العملية التسييرية وذلك من خلال:

- الجدوى في التصور (Effectiveness)
- النجاعة في الإنجاز (Efficiency)
- الملاءمة في توظيف الموارد (Convenience)

إن أهمية إدراج المعايير المالية وبشكل موضوعي ينبثق بالأساس من الواقع المعاش في الاقتصادات المتخلفة، اين تعرف فيها اختلالات واضحة وعلى جميع المستويات تقريبا. فالدراسة التي أجريت على مستوى البنوك في البلدان الإفريقية مثلا(21) أثبتت ضرورة مراجعة المعايير المالية المتبناة كأساس في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي، استخدامها كأساس في طلب القروض البنكية. فإذا كانت المعايير المالية الكلاسيكية المعتمدة حاليا في الاقتصادات المتطورة تعرف انتقادات حادة، فإن هاته المعايير لم تعرف بعد طريقها في التطبيق وفي كثير من البلدان الإفريقية (منها الجزائر) وهذا لجملة من الأسباب نحصرها على سبيل المثال في:

- الانتشار الواسع للتعاملات الاقتصادية الغير الرسمية.
- هيمنة المشاريع الفردية على المشاريع الكبرى.
- النقص الكبير في إدراك موضوع المخاطرة وكيفية التعامل معها في مجال التعاملات مع البنوك.
- طبيعة الفرد في اللجوء إلى وسائل التمويل الغير الرسمية.

فإذا كان من الشروط البنكية ما يستوجب من المؤسسة تحقيق المردودية المالية والاقتصادية، فإن المردودية المقدرة من خلال المحاسبة (جدول حسابات النتائج والميزانية المحاسبية) والمُعَبَّر عنها بالأرباح قد لا تعطي الصورة الحقيقية عن أداء النشاط بالمؤسسة. لذلك فإن من الاقتراحات المقدمة على سبيل المثال حول هذا الموضوع، والتي تسمح بتوخي الموضوعية والواقعية من جهة والتقرب نحو المقترض من جهة أخرى، استخدام أسلوبا مغايرا في حساب ربحية المؤسسة وذلك من خلال العلاقة التالية: (22)

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{الفائض الإجمال للاستغلال (EBE)}}{\text{الأصول الثابت + الحاجة إلى راس المال العامل الاستغلالي (BFRE)}}$$

خاتمــة

إن موضوع المخاطرة في مجال منح القروض يجب أن يعالج معالجة وظيفية تسمح بإدارته إدارة موضوعية وفعّالة. لكن الوصول إلى الهدف يبقى مستحيلا ما لم يدعّم بالوسائل المناسبة والناجعة لذلك. فالوسائل متنوعة ومتعددة، فمنها ما هو مرتبط

بإمكانيات البنك ذاته ومنها ما هو مرتبط بوسائل خارجية تتعلق أساسا بالمحيط الاقتصادي للبنك.

فالوسائل المطلوب توافرها على مستوى البنك هي تلك المتعلقة بالجوانب التنظيمية الملائمة والوسائل التقنية المساعدة في اتخاذ القرار. فاستعمال أنظمة الخبرة استعمالا مناسبا بإمكانه أن يصبح حلا للعديد من المشاكل التي تطرح على مستوى تقدير ومنح القروض البنكية، وكذلك القدرة على إدارة المخاطرة وبنوع من التحكم. أما الوسائل المطلوب توفيرها من المحيط الذي يتعامل فيه البنك فتبقى من العوامل الموضوعية والأكثر صعوبة من حيث التحكم فيها ولكن لا يمنع كل هذا من إيجاد الوسائل الوقائية لتجنب الإفرازات السلبية على مستوى المحيط.

المراجـــع

باللغة العربية

1- جبار محفوظ، البورصة : التسيير وخوصصة المؤسسات العمومية، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 1997، ص 691.

باللغة الأجنبية

2- Farouk Bouyacoub, l'entreprise et le financement bancaire, Casbah Edition, Alger 2000, p. 17.

3- Idem, pp. 18-19.

4- David B. Hemphrey and Lawrence B. Pully, Bank's responses to deregulation: Profits; Technology; and Efficiency, Journal of Money; Credit; and Banking, Vol. 29 N°1, Feb 1997, Ohio State University Press, pp. 71-73.

5- Abderrezek Ellouze, Problème d'Asymétrie d'information sur le Marché d'assurances, revue Tunisienne d'Economie et de Gestion, Vol. X N° 13, Décembre 95, CERP – TUNIS, pp. 175-198.

6- S.C. Myers, The Capital Structure Puzzle, Journal of Finance, July 1984, pp. 575-592.

7- Taher Rajhi, Les Déterminants de l'Endettement de l'Entreprise, Revue Tunisienne d'Economie et de Gestion, Vol. X N° 14, Décembre 95, CERP – TUNIS, pp. 281-322.

8- Op Cit. Taher Rajhi.

9- dia BANK, Peut on prévoir les crises bancaires, Bank of Algeria: In finance and Development, N° 41, 1999, pp. 7-12.

10- Patrice Charlier, L'effet de l'information sur les conditions de la banque, Revue du Financier, N° 105, 1996, pp. 15-25.

11- Jean Bernard Caen, De la mesure du risque au pilotage stratégique ; BANQUE, Oct. 1996, p. 109.

12- Till Gueldimann, Risk Management : Finger on the button, The Banker, Oct. 1996, p. 109.

13- C. Kenrick Hunte, Controlling loan default and Improving the lending technology in credit institutions, Savings and development, 1996, pp. 45-58.

14- Op. Cit. C. Kenrick Hunte.

15- A. Devany, Comment on Modeling in Banking Firm, Journal of Money; Credit and Banking, Vol. 16 N° 4, Nov. 1984, Part 2, pp. 603-609.

16- Hatice Pehlivan, Financial Liberalization and Bank Lending in Turkey, Savings and Development, N° 2, 96, p. 176-187.

17- Op. Cit. Hatice Pehlivan

18- Op. Cit. Patrice Charlier.
19- D.W. Diamond, Financial Intermediation and Delegated Monitoring, revue of Economic Studies, 51, 184, pp. 393-414.
- D. Gale and M. Helwig, incentive-Compatible Debt Contracts, Revue of Economic Studies, LII, 1985, pp. 647-663
20. Ourida Boubker, Intelligence artificielle et gestion : un système expert d'aide à la décision dans le domaine d'exploitation, Revue Tunisienne d'Economie et Gestion, CERP, Vol. X, N° 14, Dec. 95, pp. 231-258.
21. E. Bloy, Propositions sur l'approche du risque et de la performance des PME par les banques, Ed. AUPELF-UREF, John Libbey Eurotext, Paris, 1995, pp. 67-69.
22. Op. Cit. E. Bloy. □